

(المادة الثالثة)

يستحق البنك المركزي المصري أتعاباً مقدارها ٠,١٪ في المائة من قيمة القرض المشار إليه مقابل المصروفات الإدارية .

(المادة الرابعة)

تعفى الفوائد المستحقة على الوديعتين المشار إليهما وكذلك أتعاب البنك المركزي المصري من أية ضرائب مباشرة أو غير مباشرة .

(المادة الخامسة)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٣١ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعيين السيد الوزير المفوض / أحمد عثمان خليل في درجة سفير .

(المادة الثانية)

نقل السيد السفير / أحمد عثمان خليل - رئيس بعثة جمهورية مصر العربية لدى المقرر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف - إلى ديوان عام وزارة الخارجية ، مع تعيينه وكيلًا لوزارة الخارجية .

(المادة الثالثة)

على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٥

بفتح اعتماد إضافي بالباب الثالث "استثمارات استثمارية" بموازنة هيئة المواصفات والسلوكية واللاسلكية للسنة المالية ١٩٧٥

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعتمد فتح اعتماد إضافي بالباب الثالث "استثمارات استثمارية" بموازنة هيئة المواصفات والسلوكية واللاسلكية للسنة المالية ١٩٧٥ بمبلغ ٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (أربعمائة ألف من الجنيهات) تسهيلات ائتمانية بالنقد الأجنبي الحر .

(المادة الثانية)

يتم تعديل الباب الرابع - الإيرادات الرأسمالية (القروض والتسهيلات الائتمانية) بموازنة الهيئة لتلك السنة لتمويل الاعتماد الإضافي المشار إليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٥

بإلاذن لوزير المالية باقتراض قيمة وديعة المملكة العربية السعودية ودولة الكويت لدى البنك المركزي المصري

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يؤذن لوزير المالية باقتراض مبلغ بالجنيه المصري يعادل وفقا للسعر الرسمي قيمة وديعة المملكة العربية السعودية لدى البنك المركزي المصري والبالغ مقدارها (٦٠٠) ستائة مليون دولار أمريكي ووديعة دولة الكويت لدى البنك المذكور والبالغ مقدارها (٥٠٠) خمسمائة مليون دولار أمريكي وذلك بالشروط والأوضاع التي يتفق عليها بين وزير المالية ومحافظة البنك المركزي .

(المادة الثانية)

تتحمل الخزانة العامة بقيمة الفوائد المستحقة على الوديعتين المشار إليهما ومقدارها ١/٥٪ سنويا بالنسبة لوديعة المملكة العربية السعودية ، ١/١٪ أقل من السعر المصرفي في السوق الدولي بالنسبة لوديعة دولة الكويت .